

<<في بداية جولة ترويجية بالاتحاد الأوروبي لفرص  
الاستثمار في مصر تشمل بروكسل و"لوكسمبورج" التي تمثل  
مركز صناديق الاستثمار في أوروبا

مصر ولوكسمبورج يتفقان على اقامة لجنة مشتركة  
للتعاون الاقتصادي والفنى وزيادة الاستثمارات المشتركة

<<د. سحر نصر تلتقى 20 شركة من كبريات الشركات  
اللوكسمبورجية.. واتفاق على زيارة بعثة إلى مصر للتعرف على  
الفرص الاستثمارية بها خلال الفترة المقبلة

<<وزير مالية لوكسمبورج:الرئيس السيسي يقوم بتتمية  
شاملة ومستدامة فى مصر..ونرغب فى زيادة استثمارتنا..ونعد  
مركز صناديق الاستثمار فى أوروبا

<<د.سحر نصر تبحث مع الأمين العام لسوق المال فى  
لوكسمبورج تعزيز التعاون مع البورصة المصرية

بدأت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، اليوم جولة اوروبية ترويجية لفرص الاستثمار في مصر تشمل لوكسمبورج وبروكسل، اضافة لبحث زيادة التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبى وبنك الاستثمار الاوروبىة.

وتهدف الجولة لبحث التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي واستثمار العلاقات الاستراتيجية المتميزة التي تجمع بين مصر وأوروبا والتي يتم التأكيد عليها بشكل مستمر خلال لقاءات السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي وقادة الاتحاد الأوروبي، كما تكتسب الزيارة إلى لوكسمبورج اهمية خاصة باعتبارها مركز لصناديق الاستثمار الأوروبية وهو ما يمثل فرصة لعرض فرص الاستثمار المتاحة في مصر في كافة المجالات على صناديق الاستثمار الأوروبية، وتعد لوكسمبورج اكبر ثاني مركز للصناديق الاستثمار في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية،

وتتطلع مصر و لوكسمبورج الي توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين و بين مصر و الاتحاد الأوروبي و جذب استثمارات جديدة للاقتصاد المصري من مختلف الدول الأوروبية و خاصة لوكسمبورج.

و التقت الوزيرة، بـ20 شركة من كبريات الشركات اللكسمبورجية، بمقر غرفة التجارة اللكسمبورجية، واستعرضت الوزيرة، ما تم إنجازه في الفترة الماضية من اصلاحات اقتصادية وتشريعية تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مشيرة إلى أن الحكومة المصرية تعمل بنشاط على تشجيع استثمارات القطاع الخاص باعتبارها محركا لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر، ولذلك نفذت مصر إصلاحات اقتصادية واستثمارية كبيرة، واستعرضت ما تم انجازه من الناحية التشريعية والتنظيمية من إصدار عدة قوانين ولوائح وهي قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية، وقانون اعادة الهيكلة والصلح الوافي والافلاس والتأجيل التمويلي والتخصيم، وتعديلات قانونى الشركات وسوق المال ولوائحها التنفيذية، موضحة أن قانون الاستثمار يتضمن عددا من الحوافز الواضحة والضمانات الكاملة للمستثمرين.

وأضافت الوزيرة، أن الحكومة تؤمن بدور القطاع الخاص في التنمية وعلى استعداد لعمل كافة الاصلاحات التي من شأنها تسهيل عمل القطاع الخاص في مصر وتعزيز دوره في كافة القطاعات ومشاركته في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، وعلى رأسها مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس الذي يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لتلك المنطقة الواعدة باعتبارها معبرا بين الشرق والغرب، إضافة إلى إنشاء عدد من المدن الجديدة، من بينها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، وخلق بيئة تشريعية جاذبة للقطاع الخاص من أجل الاستثمار، وهذا ما تم من خلال قانون الاستثمار والقوانين المكملة له، وتطوير البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه وطاقة وربطها بالمواطن.

وأشارت الوزيرة، إلى أن الحكومة حريصة على التواصل المستمر مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ خطة التنمية الشاملة.

وأوضحت الشركات اللكسمبورجية أن اقتصاد لوكسمبورج يتمتع بنمو عال، ومن أهم الصناعات بها المعدنية والكيميائية، كما يشكل قطاع الخدمات جزءا مهما في اقتصادها خاصة البنوك، وهي المجالات التي ترغب الشركات اللكسمبورجية في الاستثمار فيها في مصر، مشيرين إلى أن هناك عدد من القطاعات في مصر التي تستثمر فيها شركات من لوكسمبورج مثل الصناعات الهندسية، ومواد البناء، والتعدين، والكيمائيات، وكذلك منتجات الأخشاب والمواد الغذائية والسياحة، والتمويل، والبنوك، والخدمات، والاتصالات والمعلومات.

وذكرت السيدة/ اديث شتاين، رئيس منطقة الشرق الأوسط في غرفة التجارة في لوكسمبورج، أن الغرفة تضم حوالي 90 الف عضو في لوكسمبورج، وتمثل 75 % من اجمالي العمالة و80 % من الناتج المحلي الاجمالي في لوكسمبورج، مشيرة إلى حرص الغرفة على تعزيز العلاقات مع مصر، ودعوة المستثمرين بها إلى ضخ استثمارات جديدة في المشروعات الكبرى في مصر.

وذكرت كل من السيدة/ ليلى الطويل، رئيس شركة نوبل تكس ونانلة الطويل، نائبة الرئيس، أن شركتهما تستثمر في السوق المصرى منذ الخمسينات فى القرن الماضى، فى صناعة الغزل والنسيج، واعربتا عن رغبتهما فى الاستثمار فى المدن النسيجية التى تعمل عليها حاليا الحكومة، وفى هذا الإطار، أوضحت الوزيرة، أن المنطقة الحرة فى المنيا ستخصص للصناعات النسيجية وستكون مدينة متكاملة تضم كافة المصانع والمنشآت الخاصة بمراحل الصناعات النسيجية، سواء كانت "غزل أو نسيج أو صباغة، أو ملابس جاهزة أو مفروشات"، داعية الشركة إلى استغلال الفرص الاستثمارية فى هذه المنطقة.

وأوضح السيد/ تيغالا هيرش، نائب رئيس شركة كليرستريم فى لوكسمبورج، أن شركته تعمل فى صناعة خدمات الأوراق المالية، كما تعمل فى عدد من المشروعات الاجتماعية، ولديها رغبة فى التعاون مع مصر والاستثمار بها.

وذكر السيد/ فؤاد الحاجى، ممثل بنك انترنشيونال لوكسمبورج، أن البنك يعد اقدم مجموعة مصرفية فى المدينة، ويلعب دورا رئيسيا فى الاقتصاد بها، مشيرا إلى حرص البنك على تعزيز التعاون مع مصر لتشجيع المستثمرين الاوروبيين على الاستثمار بها.

وفى نهاية اللقاء، دعت الوزيرة، المستثمرين فى لوكسمبورج إلى زيارة مصر والتعرف على فرص الاستثمارية بها، وهو ما رحب به المستثمرين، وتم الاتفاق على زيارة بعثة من الشركات فى لوكسمبورج إلى مصر خلال الفترة المقبلة.

والتقت الوزيرة بالسيد/ بيير جرامينا، وزير مالية لوكسمبورج، والذي يعد ابرز الداعمين للاستثمار فى مجالات الاستثمار فى التكنولوجيا وفى المجالات ذات التنمية المستدامة، ويتولى رئيس البيت للكسمبورجى للاستثمار فى التكنولوجيا، حيث بحث الجانبان، تفعيل التعاون الثنائى بين مصر ولوكسمبورج واقامة لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والاستثمارى وزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين، والتعاون فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والتمويل الاخضر وهو ما يعرف بـ"تمويل الصناعات الصديقة للبيئة".

واعرب وزير مالية لوكسمبورج، عن رغبة بلاده فى تعزيز التعاون الاقتصادى والاستثمارى مع مصر، مشيدا ببرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى، والخطوات التى يقوم بها السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسى، لاحداث تنمية شاملة ومستدامة فى مصر، مؤكدا أهمية مصر ودورها الاستراتيجى على المستوى الإقليمي والدولى فى المنطقة، مشيرا إلى أن هذا أول لقاء يعقده مع مسؤول اجنبى عقب تجديد انتخابه وزيرا للمالية فى لوكسمبورج أمس، موضحا أن لوكسمبورج تعد من مركز صناديق الاستثمار فى أوروبا ومن اكبر دول العالم التى تمتلك صناديق استثمارات مالية.

وأكدت الوزيرة، حرص مصر على زيادة استثمارات الشركات الكسمبورجية فى مصر، فى ظل الاصلاحات التشريعية الاخيرة التى ساهمت فى تحسين بيئة الاعمال فى مصر.

ودعت الوزيرة، وزير مالية لوكسمبورج، إلى المشاركة في منتدى أفريقيا 2018، والذي يعقد تحت رعاية السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، وتنظمه وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، والوكالة الاقليمية للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا، خلال الفترة من 8 إلى 9 ديسمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ.

والتقت الوزيرة، مع السيد/ موريس باور، الأمين العام لسوق المال في لوكسمبورج، حيث ناقش الجانبان، تعزيز التعاون بين البورصة المصرية وسوق المال في لوكسمبورج.